المصلحة تقضي بتفادي انهيار الجامعة باقصاء الاردن عنها · الا ان الوفد المصري الذي كان برئاسة مصطفى النحاس ، ظل متشددا في وجوب اتخاذ اجراء عقابي ضد الاردن ، وقد آزرته في ذلك غالبية الوفود العربية · وهكذا صدر في الخامس عشر من ايار عام ١٩٥٠ قرار الفصل على النحو التالي (٣٧):

« بناء على القرار الذي اصدره مجلس جامعة الدول العربية في ١٣ نيسان ١٩٥٠ وبناء على طلب الحكومة المصرية اجتمعت اللجنة السياسية للنظر في الموقف المترتب على ما اقدمت عليه حكومة المملكة الاردنية الهاشمية من ضم شرق فلسطين الى ارضها · وبعد مناقشة الموضوع من جميع نواحيه سجلت اللجنة باجماع الاراء ما عدا المندوب الاردني ان ما وقع من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية هو اخلال بقرار الجامعة المؤرخ في ١٤ ابريل (نيسان) سنة ١٩٥٠ السابقة الاشارة اليه ·

ثم نظرت اللجنة في الاجراء الذي يتخذ مع حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وفقا لاحكام ميثاق الجامعة فوافق مندوبو الجمهورية السورية والمملكة السعودية والجمهورية اللبنانية والمملكة المصرية على توصية مجلس الجامعة بفصل المملكة الاردنية من عضوية مجلس الجامعة تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ١٨ من ميثاق الجامعة · اما مندوبا المملكة العراقية والمملكة المتوكلية اليمانية فقد طلبا تأجيل الاجتماع حتى يتمكنا من الرجوع الى حكومتيهما في هذا الشأن · وبناء عليه تقرر دعوة مجلس جامعة الدول العربية للاجتماع في اجل اقصاه يوم الاثنين ١٢ يونيه (حزيران) سنة ١٩٥٠ لعرض الامر عليه » (٣٨) ·

الا ان رئيس الوفد الاردني اذاع بيانا بعد هذا القرار ، دافع فيه عن موقف حكومته ، وقال انه ليس مخالفا لميثاق الجامعة العربية ، باعتبار ان الاردن لم يوافق على قرار اللجنة السياسية الذي سبق أن اصدرته في نيسان المنصرم ·

وكان الموقف الاردني قد تعزز ، في مواجهة الجامعة ، بعد اقدام الحكومة البريطانية على الاعتراف بواقعة الضم · وبذلت الجهود من قبل كل من العراق ولبنان مع الاردن في سبيل التوصل الى حل للمسألة · وعرض العراق صيغة حل وسط وافق عليها الاردن · كما عرض لبنان صيغة اخرى ، فوافق الاردن عليها كذلك · وكانت الصيغة العراقية قد نصت على « ان ما قامت به الحكومة الاردنية من توحيد ضفتي الاردن كان لضرورة الدفاع عن المنطقة باجمعها ولاسباب اقتصادية وسياسية وقومية تتصل به مباشرة · ومع ذلك فالحكومة الاردنية تعلن بان هذا التوحيد سوف لا يؤثر بوجه عن الوجوه في سبيل التسوية النهائية للقضية الفلسطينية » · اما الصيغة اللبنانية فقد نصت بدورها على انه « لما كانت الدول العربية قد اعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة اقليمها تحقيقا لرغائب سكانها الشرعيين ورفضت كل حل يقوم على